بروفايل ٢٠٢٠ | جمهورية العراق

نظرة عامة على حوكمة الهجرة

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

إن الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة أو المنظمة الدولية للهجرة. التسميات المستخدمة والمواد التي تم عرضها في التقرير لا تعبر عن رأي المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها أو فيما يتعلق بحدودها.

المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة هي هجرة مفيدة للمهاجرين والمجتمعات على حدّ سواء. وبصفتها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: المساعدة في مواجهة التحديات التشغيلية للهجرة، تعزيز فهم القضايا الخاصة بالهجرة، تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة، والحفاظ على كرامة الإنسان ورفاهية المهاجرين.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتحقق من دقة هذه المعلومات، فلا يمكن لوحدة الخبراء الاقتصادين المحدودة ولا الشركات التابعة لها تحمل أي مسؤولية عن اعتماد أي شخص على هذه المعلومات.

الجهة الناشرة: المنظمة الدولية للهجرة
17 route des Morillons
1211 Geneva 19
P.O. Box 17
Switzerland
رقم الهاتف: ١١ ٩١ ٧١٧ ٢٢ ٤١+
رقم الفاكس: ٥٠ ٦١ ٧٩٨ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني: hq@iom.int
الموقع الالكتروني: www.iom.int

PUB2020/108/R

تمت عملية البحث والتحليل من قِبل

The Economist INTELLIGENCE UNIT

المنظمة الدولية للهجرة - ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء الكترونية أو ميكانيكية أو عن طريق التصوير أو التسجيل أو بأي طريقة أخرى دون إذن كتابي مسبق من قِبل الناشر.

بروفايل ٢٠٢٠ | جمهورية العراق

نظـرة عامة عـلى حوكمة الهجرة

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

جدول المحتويات

الهدف // ٦

المقدمة // ٧

الإطار المفاهيمي // ٩

النتائج الرئيسية // ١٠

المصادر الرئيسية // ٢٢

الملحق // ٢٦

الهدف

تهدف مؤشرات حوكمة الهجرة (MGI) إلى دعم سياسة الهجرة المدارة بشكل جيد من خلال مساعدة البلدان على تقييم شمولية هيكل حوكمة الهجرة الخاص بهم مع تحديد الأولويات.

يمكن استخدام مؤشرات حوكمة الهجرة لإثارة نقاش داخل الحكومات، مع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في الدولة حول هياكل سياسة الهجرة الخاصة بهم. كما يمكن ان تساعد مؤشرات حوكمة الهجرة في تقييم ما إذا كانت هذه الهياكل القائمة منذ عدة سنوات، لا تزال تتناول التحديات والفرص الرئيسية لواقع اليوم.

المقدمة

انها حقبة التنقل غير المسبوق، حيث اصبحت الحاجة إلى تسهيل الهجرة والتنقل بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول ذات أهمية متزايدة[1]. وقد تم ادراك الحاجة إلى مواجهة التحديات وتعظيم الفرص التي تتيحها هذه التحركات مع إدراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تسلط الضوء على المساهمة الإيجابية للمهاجرين في التطوير والتنمية الشاملة. وتم دمج الهجرة في عدد من أهداف التنمية المستدامة (SDG)، مثل إنهاء العبودية بمفهومها الحديث والبدأ بمعالجة مواطن الضعف الخاصة بالعمال المهاجرين. ومع ذلك، فإن المرجع الرئيسي للهجرة في أهداف التنمية المستدامة هو الهدف ١٠,٧ والذي يخص تسهيل «الهجرة والتنقل المنتظم والآمن و المنظم والمسؤول للأشخاص، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها و المدارة بشكل جيد».[2]

إن دمج الهدف ١٠,٧ في خطة ٢٠٣٠ خلقت الحاجة إلى تحديد «سياسات الهجرة المخططة والمدارة بشكل جيد». لهذا السبب، قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في عام ٢٠١٥ بتطوير إطار حوكمة الهجرة (MiGOF). و يوفر هذا الإطار رؤية موجزة لنهج مثالي يسمح للدولة بتحديد ما قد تحتاجه لتنظيم الهجرة بشكل جيد وبطريقة تناسب ظروفها.[3] وقد رحبت الدول الأعضاء بالمنظمة بالإطار في نفس العام.

و في محاولة لتفعيل إطار حوكمة الهجرة (MiGOF)، عملت المنظمة الدولية للهجرة مع وحدة المعلومات التابعة لمجلة الأيكونومست لوضع مؤشرات حوكمة الهجرة (MGI)، وتضم حوالي ٩٠ مؤشرًا قياسيا يساعد البلدان في تقييم سياسات الهجرة والنهوض بالمحادثات حول ما يمكن أن تبدو عليه الهجرة المدارة بشكل جيد من الناحية العملية.

مؤشرات حوكمة الهجرة تساعد البلدان على تحديد الممارسات الجيدة وكذلك المجالات التي يمكن ان تحتاج الى المزيد من التطوير, يمكن للمؤشرات ايضا أن تقدم رؤية حول السياسات التي يمكن للبلدان استخدامها لتطوير هياكل حوكمة الهجرة الخاصة بها. ومع ذلك، فإن مؤشرات حوكمة الهجرة MGI)) تدرك أن جميع البلدان لديها حقائق وتحديات وفرص مختلفة تتعلق بالهجرة. لذلك، لا تقوم هذه المؤشرات بتصنيف الدول على اساس كيفية تصميم أو تنفيذ سياسات الهجرة الخاصة بها. وفي النهاية، لا تقوم المؤشرات بقياس نتائج سياسات الهجرة أو الفعالية المؤسسية لهذه السياسات. بل تقوم بتقييم السياسات المتعلقة بالهجرة المعمول بها وتعمل كإطار مرجعي يوفر رؤى حول السياسات التي قد ترغب البلدان في اعتبارها أثناء مراحل تقدمها نحو الحوكمة الجيدة للهجرة.

يقدم هذا الموجز القطري ملخصاً حول المجالات المتطورة لهياكل حوكمة الهجرة في جمهورية العراق (المشار إليها فيما يلي باسم العراق)، فضلا عن المجالات التي قد تحتاج الى المزيد من التطوير، وفقا الى ما تم تقييمها من قبل مؤشرات حوكمة الهجرة MGI.[4]

---

[1] اللجنة الدائمة المعنية بالبرامج و التمويل بالمنظمة الدولية للهجرة، الجلسة السابعة عشرة (S / ١٧/٤ المؤرخة ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥)، المادة ٢

[2] مجلس المنظمة الدولية للهجرة، الجلسة ١٠٦، إطار حوكمة الهجرة (C / ١٠٦/٤٠ المؤرخ ٤ نوفمبر ٢٠١٥)، الصفحة ١، الحاشية رقم ١. متاح على: https://governingbodies.iom.int/system/files/en/council/106/ C-106-40-Migration-Governance-Framework.pdf

[3] المرجع نفسه.

[4] مبادرة مؤشرات حوكمة الهجرة هي برنامج لقياس السياسات بقيادة المنظمة الدولية للهجرة ويتم تنفيذه بدعم من وحدة الخبراء الاقتصادين. يتم توفير هذا التمويل من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة.

إطار حوكمة الهجرة (MiGOF)

يحدد إطار حوكمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة العناصر الأساسية لدعم الهجرة المخططة والمُدارة بشكل جيد. ويسعى إلى تقديم ثلاثة مبادئ وثلاثة أهداف بطريقة موحدة ومتماسكة وشاملة، وفي حال تم تحقيقها، ستضمن أن الهجرة ستتم بشكل إنساني ومنظم ومفيد للمهاجرين والمجتمعات.

المبادئ

1. الالتزام بالمعايير الدولية واستيفاء حقوق المهاجرين.
2. صياغة السياسة باستخدام الأدلة ونهج "الحكومة بأكملها".
3. التعامل مع الشركاء لمعالجة الهجرة والقضايا الأخرى ذات الصلة.

الأهداف

1. تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمع.
2. معالجة الابعاد المتعلقة بالحراك البشري في الأزمات بشكل فعال.
3. ضمان أن الهجرة تتم بطريقة آمنة ومنظمة وكريمة.

قائمة على أساس

مؤشرات حوكمة الهجرة

مؤشرات حوكمة الهجرة

مجموعة من البيانات تقدم رؤى حول الأدوات السياسية التي يمكن للبلدان استخدامها لتعزيز هياكل حوكمة الهجرة لديها.

أداة تساعد في تحديد الممارسات الجيدة والمجالات التي يمكن تطويرها بشكل أكبر.

عملية استشارية تعزز الحوارات حول حوكمة الهجرة من خلال توضيح الشكل الذي قد تبدو عليه "الهجرة المدارة جيدًا" في سياق الهدف 10.7 من أهداف التنمية المستدامة.

مؤشرات حوكمة الهجرة ليست

تصنيفًا للبلدان.

تقييمًا للتأثيرات السياسية.

إلزامية.

تدعم مؤشرات حوكمة الهجرة قياس

لهدف 10.7

"تسهيل الهجرة وتنقل الأشخاص بشكل منتظم وآمن ومنظم ومسؤول، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها و المدارة بشكل جيد."

النتائـج
الرئيسـية

يتكون مؤشر حوكمة الهجرة من حوالي ٩٠ مؤشرًا مجمعة ضمن ستة أبعاد مختلفة لحوكمة الهجرة التي تعتمد على فئات إطار حوكمة الهجرة:

حقوق المهاجرين
الصفحة ١٢

تنظر المؤشرات في هذا المجال إلى مدى وصول المهاجرين إلى بعض الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. كما يبحث في مسألة لم شمل الأسرة والحصول على العمل، والحصول على الإقامة والمواطنة. كما تم تضمين الاتفاقيات الدولية الموقعة والمصدق عليها.

نهج الحكومة بأكملها
الصفحة ١٤

تُقيّم المؤشرات في هذا المجال الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية للبلدان ذات الصلة بسياسات الهجرة. يبحث هذا المجال أيضًا في وجود استراتيجيات وطنية للهجرة تتماشى مع أهداف التنمية وجهود التنمية الخارجية، فضلاً عن الشفافية والتماسك المؤسسي فيما يتعلق بإدارة الهجرة.

الشراكة
الصفحة ١٦

تركز هذه الفئة على جهود البلدان للتعاون مع الدول الأخرى ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة.

رفاهية المهاجرين
لصفحة ١٧

تُقيّم المؤشرات في هذا المجال سياسات البلدان فيما يتعلق بالاعتراف بالمؤهلات التعليمية والمهنية للمهاجرين، والأحكام التي تنظم هجرة الطلاب، بالإضافة إلى وجود اتفاقيات عمل ثنائية بين البلدان. وفي هذا المجال، تندرج أيضًا الجوانب المتعلقة بمشاركة المغتربين في بلد المنشأ والتحويلات المالية للمهاجرين.

أبعاد الحراك البشري في الأزمات
الصفحة ١٨

تبحث هذه الفئة في نوع البلدان ومستوى استعدادها عندما تواجه الابعاد المتعلقة بالحراك البشري في الأزمات. تبحث الأسئلة في الإجراءات المعمول بها للمواطنين وغير المواطنين أثناء الكوارث وبعدها، بما في ذلك ما إذا كانت المساعدات الإنسانية متاحة على قدم المساواة للمهاجرين كما هي للمواطنين.

هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة
الصفحة ٢٠

ينظر هذا المجال في نهج البلدان لإدارة الهجرة من حيث مراقبة الحدود وسياسات الإنفاذ، ومعايير القبول للمهاجرين، والتأهب والمرونة في حالة التدفقات الكبيرة وغير المتوقعة للهجرة، وكذلك مكافحة الاتجار بالأشخاص.

١ الالتزام بالمعايير الدولية واستيفاء حقوق المهاجرين

١,١ الأتفاقيات الدولية المصادق عليها

الشكل ١. التوقيع و المصادقة على الاتفاقيات الدولية

اسم الاتفاقية	هل تم المصادقة عليها؟
لم يتم المصادقة عليها	اتفاقية منظمة العمل الدولية, بخصوص الهجرة من أجل العمل (المنقحة) ،١٩٤٩ (رقم ٩٧)
لم يتم المصادقة عليها	اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين (المسمى باتفاقية جنيف)، ١٩٥١
لم يتم المصادقة عليها	اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن حالات انعدام الجنسية، ١٩٥٤ و ١٩٦١
لم يتم المصادقة عليها	اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 (رقم 143)
تم المصادقة عليها (١٩٩٤)	اتفاقية حقوق الطفل (CRC)، ١٩٨٩
لم يتم المصادقة عليها	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠)

١,٢. حوكمة الهجرة: أمثلة على مجالات مطورة بشكل جيد

يتمتع المهاجرون في العراق، اعتمادًا على وضعهم كمهاجرين، بإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الممولة من الحكومة مثل كافة المواطنين العراقيين، حيث يتوفر لهم العلاج عند دفع الرسوم الطبية.

يتمتع المهاجرون المقيمون بشكل قانوني في العراق بإمكانية متساوية للوصول إلى التعليم المجاني الذي تموله الحكومة. حيث تسمح القوانين المتعلقة بالمهاجرين الذين يدرسون التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي (١٩٧٨) والذين تم قبولهم في مؤسسة تعليمية الوصول المجاني إلى التعليم الابتدائي والثانوي و التعليم العالي. يدفع الطلاب الأجانب نفس الرسوم التي يدفعها العراقيون لدى طلبها، على سبيل المثال في الفصول المسائية الجامعية. ينص قانون العمل (٢٠١٥) على أن التدريب المهني، عند توفيره، متاح للجميع على أساس تساوي الفرص، بما في ذلك للعمال المهاجرين.

بموجب قانون الحماية الاجتماعية (٢٠١٤)، يتمتع المهاجرون الذين يقيمون في العراق بشكل دائم ومستمر وقانوني بالحصول على الحماية الاجتماعية على قدم المساواة مع المواطنين العراقيين.[٥]

يسمح قانون إقامة الأجانب (٢٠١٧) بمنح تأشيرة دخول لشخص ليعيد لم شمله مع رب أسرته أو الوصي عليه، أو لزوج واطفال شخص عراقي يحملون جوازات سفر أجنبية. لا يذكر القانون أي عائق أمام لم شمل الأسرة على أساس وضعهم كمهاجرين.

[٥] بموجب قانون الحماية الاجتماعية (٢٠١٤)، تقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MoLSA) الرواتب والمنح النقدية والخدمات الاجتماعية للمعوقين والنساء الضعفاء والأيتام وأسر السجناء والأشخاص في مساكن الدولة والجناة الأحداث وطلاب المدارس الثانوية المتزوجين. والأسر تحت خط الفقر.

١,٣. المجالات التي يمكن ان تحتاج الى المزيد من التطوير

لا ينص قانون إقامة الأجانب (٢٠١٧) على اجراءات معينه للمقيمين الأجانب للحصول على تصاريح إقامة دائمية في العراق، ولكن يمكن منحه للمهاجرون من الأراضي الفلسطينية. وفقًا لقانون الجنسية العراقي (٢٠٠٦)، يمكن لجميع غير المواطنين ذوي الوضع القانوني باستثناء المهاجرون من الأراضي الفلسطينية التقدم بطلب للحصول على الجنسية بعد عشر سنوات من العيش المتواصل في العراق قبل التقديم. لضمان حقهم في العودة إلى الأراضي الفلسطينية، لا يمكن للمهاجرون من الأراضي الفلسطينية الحصول على الجنسية العراقية.

و بموجب قانون العمل (٢٠١٥)، يجب أن يكون لدى العمال الأجانب تصريح عمل صادر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MoLSA) قبل أن يبدأوا العمل في العراق. ويخول هذا القانون الوزير أيضا إصدار تعليمات خاصة فيما يتعلق بتعيين وتوظيف العمال المهاجرين. ينص قانون إقامة الأجانب (٢٠١٧) على أن حاملي تأشيرات الزيارة أو التأشيرات السياحية «لا يحق لهم العمل في أي مكان في جمهورية العراق، سواء بأجر أو بدون أجر».

لا يسمح للمهاجرين الحاصلين على تصريح عمل بتغيير وظائفهم في القطاع الخاص أو العام. لا يجوز للعمال الأجانب العمل لدى أي شخص آخر غير كفيلهم، ومع ذلك، قد تتغير الكفالة من كفيل من القطاع الخاص إلى كفيل آخر إذا كان الشخص المكفول لديه تصريح إقامة وإذا قدم كل من الكفيل الجديد والسابق الموافقة. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لجميع الوظائف التي يغطيها قانون العمل (٢٠١٥)، يجب أيضًا الحصول على موافقة وزارة العمل الشؤون الاجتماعية[٦]. يجب أن تتم الموافقة على التحركات داخل القطاع العام أو من القطاع الخاص إلى القطاع العام من قبل وزارة الداخلية. لا يتضمن قانون العمل (٢٠١٥) أحكامًا بشأن حصول المهاجرين على العمل الحر.

لا يوجد لدى العراق حتى الآن سياسة أو استراتيجية لمكافحة جرائم الكراهية أو العنف أو كره الأجانب أو اضطهاد المهاجرين. ومع ذلك، توجد بعض التشريعات التي تغطي جرائم الكراهية. على سبيل المثال، تجرِّم المادة ٣٧٢ من قانون العقوبات العراقي (١٩٦٩)، من بين أمور أخرى، مهاجمة معتقدات الجماعات المتدينة.

[٦] ينطبق قانون العمل (٢٠١٥) على جميع العمال باستثناء الموظفين العموميين المعينين وفقًا لقانون الخدمة المدنية وأفراد القوات المسلحة والشرطة وقوى الأمن الداخلي.

٢ صياغة السياسة باستخدام الأدلة ونهج "الحكومة بأكملها"

٢,١. حوكمة الهجرة: أمثلة على مجالات مطورة بشكل جيد

يضع مجلس الوزراء استراتيجيات وطنية ويتخذ قرارات سياسية تتعلق بالهجرة في العراق. وزارة الداخلية مسؤولة عن حماية الحدود وتدير وثائق الجنسية، وتجنيس غير المواطنين وترأس لجنة دائمة تقدم توصيات بشأن تحديد وضع للاجئين وطالبي اللجوء. تمنح وزارة الداخلية الموافقات على التأشيرات للمقيمين الأجانب الصادرة بالتنسيق مع وزارة الخارجية. تصدر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تصاريح عمل للعمال الأجانب. تؤدي وزارة الهجرة والمهجرين دورًا تشغيليًا في تقديم الخدمات ودعمها وتسهيلها بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة للنازحين داخليًا والعراقيين العائدين من الخارج والعراقيين الذين فقدوا جنسيتهم وغادروا البلد و اللاجئين وطالبي اللجوء.

تم تكليف وزارة الهجرة و المهجرين بتنسيق الجهود للتعامل مع المغتربين. ولديها دائرة لشؤون الهجرة تشمل واجباتها تقديم الدعم القانوني للعراقيين في الخارج الذين تم رفض طلبات اللجوء الخاصة بهم و المهاجرين الذين لا يتمتعون بوضع قانوني في الخارج، و «تنشيط ملفات» العراقيين المحتجزين في الخارج، والتواصل مع العراقيين في الخارج من خلال الاتصالات بين المغتربين. ولدى وزارة الهجرة و المهجرين مجموعة من المبادرات لتحفيز عودة الكفاءات العراقية. بما في ذلك توفير قطع الأراضي والمنح النقدية والمزايا الأخرى. اطلقت الوزارة ايضا برنامج «السفير الثقافي» حيث يشارك المشاهير العراقيون في أنشطة تواصل مع مجتمعات الشتات. تقدم وزارة الخارجية المساعدة القنصلية لأولئك المهاجرين الذين احتفظوا بالجنسية العراقية. لكن لا يوجد في العراق وكالة مخصصة مسؤولة عن سن سياسات الهجرة.

لقد سن العراق تشريعات وطنية لتنظيم الهجرة. ينظم قانون إقامة الأجانب (٢٠١٧) دخول وإقامة وخروج الأجانب في العراق ويحدد أنواع التأشيرات المختلفة المتاحة لهم. يوضح قانون وزارة الهجرة والمهجرين (٢٠٠٩) مجموعات الأشخاص الذين تسهل الوزارة الخدمات لهم. يشمل هؤلاء المواطنين العراقيين الذين يعودون إلى البلاد بعد إجبارهم على تركها، والمواطنين العراقيين الذين غادروا بسبب سحب جنسيتهم العراقية ولم يتم منحهم اللجوء في الخارج، واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعيشون في الخارج ويحملون إقامة دائمة أو جنسية أجنبية. يحكم قانون اللاجئين السياسيين (١٩٧١) كيفية منح العراق حق اللجوء للاجئين[٧]، وينشئ اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية، ويضمن حق عدم الإعادة القسرية، ويسرد الحقوق والواجبات والاستحقاقات الأخرى للاجئين.

لدى العراق آليات تنسيق بين الوزارات، لكن هذه الآليات لا تشمل سوى اللاجئين و النازحين داخليا. اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية مسؤولة عن جميع القضايا المتعلقة باللاجئين وحالات اللجوء. هذه اللجنة تجتمع بانتظام ويشتمل أعضاؤها على وزارة الهجرة و المهجرين و وزارة الخارجية. تركز اللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين على تقديم الدعم والمساعدة للنازحين داخلياً، بما في ذلك إعادة التوطين.[٨] ويترأسها وزارة الهجرة و المهجرين، ويضم أعضاؤها وزارة الداخلية ووزارة الاعمار والإسكان و وزارات اخرى.

يتم بذل جهود حالياً فيما يتعلق بجمع البيانات عن الهجرة. في مارس ٢٠١٩، نشرت دائرة المعلومات والبحوث بوزارة الهجرة و المهجرين التقرير الفصلي المعنون «العودة من الهجرة و الاغتراب والنزوح».[٩] يسرد التقرير عدد النازحين العائدين و الأسر العراقية المهاجرة، الاعداد مصنفة حسب المحافظة، لكنه لا يغطي المهاجرين الآخرين و ليست مصنفة حسب النوع الاجتماعي (ذكور واناث).

---

٧ يعالج قانون اللاجئين السياسيين (١٩٧١) شؤون اللاجئين الذين يطلبون اللجوء في جمهورية العراق لأسباب سياسية أو عسكرية فقط.

٨ أعاد مجلس الوزراء تسمية اللجنة العليا لإغاثة ومأوى العائلات النازحة بسبب العمليات الإرهابية لتصبح اللجنة العليا لإغاثة ودعم النازحين في ديسمبر ٢٠١٩.

٩ تقرير مارس ٢٠١٩ فقط متاح على موقع وزارة الهجرة و المهجرين: www.momd.gov.iq/Posts/Article?id=7204

٢,٢. المجالات التي يمكن ان تحتاج الى المزيد من التطوير

عادة ما يتم التعامل مع القضايا المتعلقة بالهجرة من قبل اللجان الحكومية المستقلة بدلاً من يتم التعامل معها من خلال سياسة شاملة للهجرة. لا توجد حاليا استراتيجية وطنية للهجرة في العراق. تقوم حالياً مجموعة عمل فنية تابعة للحكومة العراقية، تتكون من وزارة الهجرة و المهجرين، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، وزارة العدل، الجهاز المركزي للإحصاء ومسؤولين من حكومة إقليم كردستان بصياغة استراتيجية وطنية للهجرة خلال بروفايل ٢٠٢٠.

لا يوجد تشريع وطني محدد بشأن الهجرة. ينص الدستور العراقي (٢٠٠٥) على أن للعراقيين حرية الحركة والسفر والإقامة داخل العراق أو خارجه، ولكنه لا يتعامل مع القضية بالتفصيل.

لا توفر المواقع الالكترونية الخاصة بوزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة الهجرة و المهجرين معلومات واضحة ويمكن الوصول إليها فيما يتعلق بالهجرة. يوفر موقع وزارة الخارجية على الإنترنت معلومات قنصلية للعراقيين في الخارج، ويقدم موقع وزارة الهجرة و المهجرين على الإنترنت معلومات حول دعم الإغاثة للنازحين.

ينص الدستور العراقي (٢٠٠٥) على أن المواطنة والتجنس والإقامة والحق في التقدم بطلب لجوء[١٠] هي مجالات تقع على عاتق الحكومة المركزية بشكل حصري، ولا يوجد لدى العراق حاليًا استراتيجيات قائمة لتعزيز اتساق السياسات المتعلقة بالهجرة. ومع ذلك، ينص الدستور على أن السلطات الاتحادية والإقليمية تتقاسم الصلاحيات المختصة بإدارة الجمارك وصياغة مبادئ التنمية والتخطيط العام. علاوة على ذلك، يتم تمثيل وزارة الهجرة و المهجرين عن طريق فروعها في كل محافظة والتي تنفذ تعليمات الوزارة المركزية[١١].

يشمل التعداد الوطني أسئلة حول مكان الولادة ويجمع معلومات ديموغرافية عن العراقيين في الخارج، لكنه لا يتضمن أسئلة تتناول تحديداً المهاجرين في العراق.

[١٠] يشير دستور العراق (٢٠٠٥) فقط إلى اللجوء على أنه «لجوء سياسي». لم يتم تقديم تعريف للمصطلح.

[١١] ينص دستور العراق (٢٠٠٥) على أن النظام الاتحادي في جمهورية العراق يتكون من عاصمة ومناطق ومحافظات لا مركزية، وكذلك من الإدارات المحلية. يحق لمحافظة واحدة أو أكثر التنظيم في منطقة.

٣ تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمع

٣,١. حوكمة الهجرة: أمثلة على مجالات مطورة بشكل جي

العراق عضو في العديد من العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (RCPs)، بما في ذلك العملية الاستشارية الإقليمية العربية بشأن الهجرة وشؤون اللاجئين (ARCP). تأسس برنامج ARCP في عام ٢٠١٥ وهو منصة عربية لمناقشة وتعزيز التعاون في قضايا الهجرة. هناك شاغلان إقليميان رئيسيان أثارتهما خطة عمل إعادة تأهيل المهاجرين، وهما مشاركة الشتات، وظروف وحقوق المهاجرين واللاجئين التي لها آثار سياسية وأمنية محتملة. العراق عضو في عملية بودابست التي تأسست عام ١٩٩٣ وتسعى إلى تطوير أنظمة للهجرة المنظمة.

في عام ٢٠١٣، وقع العراق وسريلانكا مذكرة تفاهم توفر إطارًا قانونيًا للعاملين والمهنيين الكفوئين في سريلانكا للعمل في العراق ولضمان حماية حقوقهم.

في عام ٢٠١٩، اتفقت باكستان والعراق على الانتهاء من توقيع مذكرة تفاهم تهدف إلى ضمان الهجرة القانونية والخالية من المخاطر للعمال الباكستانيين إلى العراق.

لدى العراق أيضًا اتفاقيات تعاون مع دول أخرى تعالج قضايا الهجرة. وتكرس اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق (٢٠١٢) المادة ١٠٥ «للتعاون في مجال الهجرة واللجوء». حيث توضح المادة أن الأطراف الأعضاء «يجب أن يقيموا حوارًا شاملاً حول جميع القضايا المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، وكذلك إدراج متعلقات الهجرة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق التي يأتي منها المهاجرون. « بالإضافة إلى ذلك، يتم تناول قضايا الهجرة من خلال اتفاقيات تعاون مع السويد والنرويج والدنمارك، وترتيبات غير رسمية مع الجمهورية العربية السورية وتركيا.

في عام ٢٠١٨، توصلت ألمانيا والعراق إلى اتفاق لتسهيل عودة وإعادة إدماج العراقيين الذين لم يحصلوا على اللجوء في ألمانيا.

٣,٢. المجالات التي يمكن أن تحتاج الى المزيد من التطوير

لا تشرك الحكومة العراقية بشكل رسمي منظمات المجتمع المدني في وضع جدول الأعمال وتنفيذ القضايا المتعلقة بالهجرة. المشاركة مع منظمات المجتمع المدني محدودة، وتميل إلى أن تكون على أساس غير رسمي، وتتعلق فقط بالنازحين داخليًا أو القضايا العامة التي لا تتعلق بالهجرة. تعتبر منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية جزءًا من المركز المشترك للتنسيق و الرصد (JCMC)، مؤسسة مسؤولة عن التنسيق داخل الحكومة ومع المجتمع الدولي بشأن القضايا المتعلقة بإدارة الأزمات. وتشمل مسؤولياتها الاستجابة لاحتياجات النازحين.

لدى مجلس الوزراء لجنة دائمة معنية بالمنظمات غير الحكومية تعالج اهتمامات المنظمات غير الحكومية وتطلب بشكل غير رسمي مدخلات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات. لكن موقع اللجنة الدائمة على الإنترنت لا يذكر التعامل على وجه التحديد مع الهجرة أو النازحين. تتولى دائرة شؤون الفروع بوزارة الهجرة و المهجرين مسؤولية «التنظيم والمتابعة والتواصل والاتصال» مع الهيئات الإدارية التابعة للوزارة في المحافظات ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعملها وأهدافها.

لا ينخرط العراق حاليًا بشكل رسمي مع القطاع الخاص أو الشركاء الاجتماعيين أو أعضاء من الشتات ومجتمعات المغتربين في وضع جداول الأعمال وتنفيذ القضايا المتعلقة بالهجرة.

كما أن العراق ليس جزءًا من اتفاقية إقليمية تعزز تنقل العمال. و ليس لديها ترتيبات رسمية للتنقل داخل بلدان المنطقة و التي يمكن تحقيقه نتيجة لمشاركته في العمليات التشاورية الاقليمية RCPs).

٤ تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمع

٤,١. حوكمة الهجرة: أمثلة على مجالات مطورة بشكل جيد

وضعت الدولة تدابير تعزز التوظيف الأخلاقي للمهاجرين. يحظر قانون العمل (٢٠١٥) العمل الجبري ويمكّن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ونقابات العمال من إبرام اتفاقيات ثنائية، فيما يتعلق بشروط التوظيف وظروف العمل، مع نظرائهم في بلدان المنشأ أو الإقامة للعمال الأجانب. كما وضع العراق إجراءات تعزز التوظيف الأخلاقي للعمال المهاجرين. في عام ٢٠١٥، قام البرلمان بتعديل قانون العمل (١٩٨٧) للسماح للمهاجرين بالحفاظ على تصاريح إقامتهم والعمل إذا قاموا بتغيير أصحاب العمل ومطالبة أصحاب العمل بدفع ثمن تذاكر العودة إلى بلدانهم الأصلية في نهاية عقود العمل. في عام ٢٠١٧، قام البرلمان بتعديل قانون إقامة الأجانب (١٩٧٨) وأدخل نظام الكفالة لتوظيف الرعايا الأجانب. في ديسمبر ٢٠١٩، وقع العراق ومنظمة العمل الدولية البرنامج القطري للعمل اللائق في العراق (من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣) الذي صمم لدعم المبادرات الوطنية لتعزيز العمل الذي يحفظ الكرامة وتعزيز قدرة العراق على تعميم العمل اللائق في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

يعزز قانون العمل العراقي (٢٠١٥) المساواة بين الجنسين للعمال بشكل عام، بما في ذلك العمال المهاجرين. ويكفل تكافؤ فرص العمل والأجور المتساوية بين الرجال والنساء لنفس النوع من العمل ويحظر التحرش الجنسي في مكان العمل.

تسمح الدولة بالوصول إلى التعليم الجامعي لجميع الطلاب الدوليين بصورة متساوية. لا توجد قيود على القبول باستثناء الكفاءة الأكاديمية. تسمح لوائح الطلاب المهاجرين (١٩٧٨) بالوصول المجاني إلى التعليم الابتدائي والثانوي والعالي لأولئك المهاجرين الذين مُنحوا القبول في إحدى الدورات، ويضمن قانون اللاجئين السياسيين (١٩٧١) لمن مُنح اللجوء حقًا متكافئًا في التعليم. لا يوجد نص في القانون العراقي يميز بين العراقيين وغير العراقيين فيما يتعلق بدفع الرسوم للجامعات الخاصة.

٤,٢. المجالات التي يمكن أن تحتاج الى المزيد من التطوير

لا يوجد حاليا تقييم لرصد الطلب في سوق العمل على المهاجرين أو آثار المهاجرين على سوق العمل المحلية ولا يوجد برنامج محدد لإدارة هجرة العمالة إلى العراق. تجري وزارة التخطيط تقييما وطنيا لرصد العمالة المحلية المتاحة، لكن التقييم لا يقيس آثار المهاجرين على سوق العمل المحلية وهذه المعلومات ليست متاحة علناً.

وضع العراق معايير رسمية للاعتراف بالمؤهلات الأجنبية لبعض المهن. تسري التعليمات الصادرة عن مجلس التعليم العالي والبحث العلمي حول مبادئ معادلة الدبلومات العربية والأجنبية ودرجات العلوم على كل من القطاعين العام والخاص وتفرض معاملة متساوية للدرجات العربية والأجنبية والعراقية. بشكل عام، يتم الاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالعلوم والطب والهندسة.

لم يطور العراق بعد آليات لحماية حقوق مواطنيه العاملين في الخارج. ينطبق قانون العمل (٢٠١٥) فقط في العراق ولا يقدم أي حماية للعراقيين العاملين في الخارج.

إن الحكومة العراقية ليست منخرطة بنشاط في تعزيز إنشاء مخططات تحويلات رسمية. العراق غير مشارك في خطة مجموعة العشرين لتسهيل تدفقات التحويلات المالية[١٢].

لا يوجد في العراق برنامج محدد لتعزيز الادماج المالي للمهاجرين وأسرهم. ومع ذلك، لديها عدد من آليات الشمول المالي لعامة السكان؛ على سبيل المثال، تنفذ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مبادرة من خلالها تقدم قروضًا للأفراد ذوي الدخل المحدود الذين ليس لديهم حسابات مصرفية - بمن فيهم العائدون العراقيون - كجزء من خدمات إعادة الإدماج التي تقدمها الحكومة.

[١٢] قدمت وزارة الهجرة و المهجرين مسودة مقترحات لدعم العراقيين في الخارج في الحصول على موافقة وزارية داخلية لإرسال تحويلات مالية.

0 معالجة الابعاد المتعلقة بالحراك البشري في الأزمات بشكل فعال

٠,١. حوكمة الهجرة: أمثلة على مجالات مطورة بشكل جيد

يركز الهيكل المؤسسي العراقي الحالي في الغالب على خطة الإغاثة والاستجابة لإدارة مخاطر الكوارث مع العديد من الوزارات و الدوائر الفيدرالية على مستوى المحافظات و الأقضية التي تتعامل مع الجوانب المختلفة لإدارة الكوارث. يرأس مكتب رئيس الوزراء مركز العمليات الوطنية (NOC) الذي يتألف من ممثلين عن كل وزارة، بما في ذلك وزارة الهجرة و المهجرين.

تحتفظ الدولة بسجلات للمواطنين الذين يعيشون في الخارج والذين يسجلون بياناتهم في سفاراتهم وقنصلياتهم على أساس طوعي. لدى بعض السفارات والقنصليات العراقية نماذج تسجيل عبر الإنترنت للعراقيين في الخارج، والتي تشمل البيانات البيولوجية الأساسية ومعلومات الاتصال. يشير موقع وزارة الهجرة و المهجرين على الإنترنت إلى صفحة تسجيل الأفراد الذين يعيشون في الخارج، ويتضمن نموذجًا إلكترونيًا للعراقيين الذين يعيشون في الخارج، على الرغم من أن الصفحة لم تكن تعمل في النسخة الإنجليزية من الموقع الإلكتروني وقت كتابة هذا التقرير.

تقدم وزارة الخارجية ووزارة الهجرة و المهجرين المساعدة القنصلية للعراقيين في الخارج على الرغم من أن هذه الخدمات تقدم في الغالب على أساس مخصص في أوقات الأزمات. يسرد موقع وزارة الخارجية باللغة العربية والإنجليزية والكردية الخدمات التي تقدمها الخدمات القنصلية، مثل توثيق الوثائق وشهادات الميلاد وشهادات الوفاة والتأشيرات وجوازات السفر وتسجيلات الزواج والطلاق. كما كفل العراق مساعدة رعاياه في الخارج في أوقات الأزمات على أساس مخصص. على سبيل المثال، عندما أغلقت السفارة العراقية أثناء أزمة اليمن، طلب العراق من عمان المساعدة في تقديم المساعدة القنصلية لتأمين عودة آمنة للعراقيين.

تشير خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ الصادرة عن وزارة التخطيط إلى الأشخاص النازحين داخليا فقط وليس اللاجئين أو المهاجرين. تحتوي خطة التنمية الوطنية على «تعافي المجتمعات المتضررة من أزمة النزوح» كأحد أهدافه الاستراتيجية. ويتناول ذلك بالتفصيل من خلال العديد من أهداف التنمية القطاعية ذات الصلة بما في ذلك العودة الطوعية للنازحين، والاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين، وإنشاء ١٠٠ ألف وحدة سكنية للأسر العائدة من النزوح. كما تنشئ خطة التنمية الوطنية لجنة للنزوح والهجرة ولكنه لا يتضمن تدابير محددة فيما يتعلق بإعادة إدماج المهاجرين العائدين.

يركز إطار إعادة الإعمار والتنمية لعام ٢٠١٨ في العراق تركيزًا قويًا على تلبية احتياجات النازحين والعائدين من المهاجرين، بما في ذلك تحسين الحوكمة المحلية الشاملة وخدمات النقد مقابل العمل والخدمات المجتمعية التي تستهدف الشباب.

يمكّن قانون التسجيل العقاري (١٩٧١) جميع الأجانب الذين غادروا البلد من استعادة ممتلكاتهم عند عودتهم إلى العراق.

٥,٢. المجالات التي يمكن أن تحتاج الى المزيد من التطوير

ليس لدى الحكومة العراقية استراتيجية رسمية مع تدابير محددة لتقديم المساعدة للمهاجرين، باستثناء اللاجئين، خلال مراحل الأزمات وما بعد الأزمات في البلاد.

ليس لدى العراق استراتيجية أو سياسة تتعامل بشكل محدد مع آثار النزوح من الكوارث. ليس لديها استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث (DRR).

تم إنشاء لجنة وطنية للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠٠٧ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنشأت في نفس العام مركزًا وطنيًا لإدارة مخاطر الكوارث (NDRMC) للنهوض بعملية الحد من مخاطر الكوارث في العراق. ومع ذلك، لا توجد وكالة تنسيقية على المستوى الوطني أو على مستوى المحافظات لتنسيق ودمج الأدوار المتعددة التي لها صلة بمخاطر الكوارث في المؤسسات المختلفة. توجه السياسة الوطنية العراقية بشأن النزوح (٢٠٠٨) الحكومة العراقية في السماح بعودة آمنة وكريمة للنازحين واللاجئين. وتسعى إلى ضمان تلبية حقوق واحتياجات النازحين. تركز هذه السياسية على النازحين فقط وعلى الرغم ان هناك العديد من الإشارات إلى المهاجرين واللاجئين. ولكنها لا تشمل ما يخص الكوارث.

لا يمتلك العراق بعد استراتيجيات للتعامل مع حركات الهجرة الناجمة عن التدهور البيئي والآثار السلبية لتغير المناخ. لم تتضمن الاستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل الخاصة بالعراق (٢٠١٣-٢٠١٧) إشارة إلى حركات الهجرة ولا توجد خطة محدثة لما بعد عام ٢٠١٧. لا تعالج السياسة الوطنية بشأن النزوح (٢٠٠٨) الكوارث البيئية أو تغير المناخ كعوامل للنزوح.

ليس لدى العراق خطة طوارئ لإدارة تحركات السكان خلال الأزمات. ومع ذلك، كانت الحكومة في فترة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٧ شريكًا في خطة العمل الطارئة الذي قام بها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) للاستجابة لتحركات السكان الناتجة عن إجراءات تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية.

ينسق المركز المشترك للتنسيق و الرصد JCMC)) الاستجابة الحكومية لإدارة الأزمات وتقدم تقارير منتظمة عن تحركات السكان والنزوح من خلال «التقرير الشهري عن المخاطر والتعافي في العراق». و لكن، لا توجد أنظمة اتصال مؤسسة للمهاجرين لتلقي معلومات مباشرة حول الطبيعة المتطورة للأزمات وكيفية الحصول على المساعدة ؛ ولا توجد طريقة للجمهور لابلاغ الحكومة باحتياجاتهم.

لا توجد استراتيجية رسمية للهجرة تعزز إعادة إدماج المهاجرين في أعقاب الأزمات.

١ ضمان أن الهجرة تتم بطريقة آمنة ومنظمة وكريمة

١,١. حوكمة الهجرة: أمثلة على مجالات مطورة بشكل جيد

لجنة المعابر الحدودية، تحت إشراف مجلس الوزراء، هي المسؤولة عن مراقبة الحدود والأمن المتكاملة. وتشمل ممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الصحة ووزارة النقل ووزارة التجارة ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط ووزارة السياحة والآثار وجهاز المخابرات.

يتلقى موظفو الحدود تدريباً منتظماً عن الأمور المتعلقة بعملهم، في المتوسط مرة واحدة في الشهر. يتم التدريب عادة من قبل المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي). على سبيل المثال، قامت المنظمة الدولية للهجرة بتدريب ١٠٠٠ من مسؤولي الحدود منذ عام ٢٠١٢ وقدمت أو تقدم تدريبًا تقنيًا على الأجهزة التي يتم استخداما للتحقق من الهوية ومعلومات الهجرة ونظام معلومات إدارة الحدود. كما تجري وزارة الداخلية تدريبًا داخليًا من خلال مديرية التدريب والتأهيل. يشمل التدريب الداخلي لوزارة الداخلية لموظفي الحدود وحدات تتعلق بأمن الحدود وحقوق الإنسان ومراقبة جوازات السفر وكشف تزوير الوثائق، بالإضافة إلى التدريب اللغوي باللغة الإنجليزية والفارسية والتركية. ولا تزال هناك حاجة إلى تحسينات في التدريب والمعدات في العديد من المراكز الحدودية.

لدى الحكومة العراقية موقع على شبكة الإنترنت يحدد بوضوح خيارات تأشيرة الدخول. يحدد موقع وزارة الخارجية على الإنترنت خيارات التأشيرة باللغات العربية والإنجليزية والكردية، ويقدم المزيد من المعلومات مثل الرسوم ومتطلبات الوثائق والأدلة الإضافية اللازمة لإكمال عملية التقديم. و لكن، لا يحتوي الموقع على نماذج الطلبات. بالإضافة إلى ذلك، تحدد مواقع السفارات والقنصليات خيارات التأشيرة باللغتين العربية والإنجليزية. المعلومات واضحة وحديثة، ولكن مستوى التفاصيل الموجودة يعتمد على الموقع.

وزارة الهجرة و المهجرين لديها سياسات داخلية تهدف إلى اجتذاب المواطنين العراقيين المؤهلين تأهيلاً عالياً الذين هاجروا إلى الخارج من خلال الإعانات الجمركية وغيرها من أشكال الدعم. عودة المواطنين ذوي الكفاءات أولوية عالية للحكومة العراقية وترتبط بخطط التنمية الوطنية وسوق العمل. إن دائرة شؤون الهجرة التابعة لوزارة الهجرة و المهجرين مسؤولة عن الآليات المستخدمة لتعزيز إعادة إدماج العراقيين ذوي الكفاءات العائدين إلى العراق. علاوة على ذلك، يجوز لوزارة الهجرة و المهجرين إصدار تعليمات لمنح قطع الأراضي والشقق للمجموعات المسؤولة عنها، بما في ذلك العراقيين العائدين من الخارج.

فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، تنسق اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق الجهود الرامية إلى معالجة الاتجار بالبشر وتضم ممثلين من عدة وزارات وهيئات بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR). إن وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الداخلية، الواقعة داخل مديرية مكافحة الجريمة، هي المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالبشر واستغلال اليد العاملة[١٣].

أصدر العراق قانون مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٢ الذي يجرم كلا من الاتجار بالجنس و اليد العاملة. يعالج الدستور قضية الاتجار بالبشر، وكذلك قانون زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بهم (٢٠١٦)، قانون العمل (٢٠١٥)، قانون إقامة الأجانب (٢٠١٧)، قانون العقوبات (١٩٦٩)، قانون الإجراءات الجنائية (١٩٧١) وقانون حماية القاصرين (١٩٨٣).

لدى العراق ترتيبات تعاون رسمية مع دول أخرى لمنع ومكافحة التهريب. و العراق عضو في (عملية بالي) بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، التي أنشأت في عام ٢٠٠٢ وتغطي القضايا العملية المتعلقة بالتهريب والاتجار والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة. كما تتعاون اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق ايضاً مع المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة العمل الدولية.

[١٣] وبحسب ما ورد بدأت وحدة مكافحة الاتجار في وزارة الداخلية التحقيق في ٣٥٦ حالة في ٢٠١٨، والتي شملت الاتجار بالجنس والعمل القسري والاتجار بالأطفال والتسول القسري. (وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٩ - العراق).

٦,٢. المجالات التي يمكن أن تحتاج الى المزيد من التطوير

لا تنشر الحكومة العراقية بانتظام معلومات عن أنشطتها لمكافحة الاتجار بالبشر. ومع ذلك، تنشر وزارة الداخلية إعلانات ونشرات مخصصة حول مخاطر الاتجار بالبشر وتعلن عن اعتقال الجناة المزعومين. عادة ما يتم بث هذه الإعلانات عبر القنوات التلفزيونية ومحطات الإذاعة المحلية.

توجد مذكرة تفاهم مع الفلبين بشأن الاتجار بالبشر، وهي حاليا في مراحل الصياغة و المراجعة من قبل وزارة الداخلية.

لا يوجد لدى العراق إجراءات أو سياسات لضمان تقليل المخاطر التي يواجهها المهاجرون العابرون أو الموجودون على الحدود. ومع ذلك، فهي دولة طرف في اتفاقية المنظمة البحرية الدولية، وبروتوكول عام ١٩٨٨ المتعلق بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر (١٩٧٤)، واتفاقية اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحار (١٩٧٢).)، التي تفرض على البلد التزامات للاستجابة لحوادث السلامة البحرية.

لم يتم حتى الآن تطوير أنظمة رسمية لتحديد هوية المهاجرين المفقودين.

المصادر الرئيسية

مديرية التدريب والتأهيل
التاريخ غير معروف الصفحة الرئيسية. متاح على الرابط التالي https://dotrq.iq/.

سفارة جمهورية العراق في لندن
التاريخ غير معروف خدمات التأشيرات. متاحة على https://www.mofa.gov.iq/london/en/visa.

سفارة جمهورية العراق في واشنطن
التاريخ غير معروف تأشيرات دخول العراق. متاح على http://www.iraqiembassy.us/page/visas-to-iraq.
التاريخ غير معروف تسجيل المواطنين العراقيين. متاح على www.iraqiembassy.us/webform/registration-of-iraqi-nationals.

البرلمان الأوروبي
2012 النص الكامل لاتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق (PCA). متاح على https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:22012A0731(01)&qid=1498939228584&from=EN.

دائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي
2019 صحيفة حقائق الاتحاد الأوروبي والعراق. متاح على https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage_en/32427/The%20EU%20and%20Iraq.

فريق عمل الخبراء المعني بالمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ
2018 العراق: تقييم المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ آب 2018. متاح على https://www.preventionweb.net/files/61579_iraqclimaterelatedsecurityriskasses.pdf.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
2018 التقرير النهائي لخطة العمل الطارئة العراق: حركة السكان. متاح على https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/MDRIQ008fr.pdf.

منظمة العمل الدولية
التاريخ غير معروف منظمة العمل الدولية في العراق. متاح على www.ilo.org/beirut/countries/iraq/lang--en/index.htm.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
التاريخ غير معروف دائرة المنظمات غير الحكومية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء - المهام والتعاريف. متاح على www.cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=3.

حكومة العراق
1961 قانون استخدام الطوارئ رقم (37) لسنة 1961. متاح على http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=3954.
1969 قانون العقوبات العراقي (قانون رقم 111 لسنة 1969). متاح على www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=57206&p_country=IRQ&p_count=232&p_classification=01.04&p_classcount=5.
1971 أ قانون الإجراءات الجنائية (قانون رقم 23 لسنة 1971). متاح على: https://policehumanrightsresources.org/content/uploads/2016/07/Criminal-Procedure-Code-Iraq-1971.pdf?x96812.
1971 ب قانون اللاجئين السياسيين (القانون رقم 51 لسنة 1971). متاح على: www.refworld.org/docid/560a498c4.html.
1971 ح قانون التسجيل العقاري (القانون رقم 43 لسنة 1971). متاح على: http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?SC=280320069516520.
1978 لائحة التعديل الثاني لنظام وزارة التربية والتعليم رقم (13) لسنة 1978. متاح على: http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?SC=030320063654310.
1983 قانون رعاية الأحداث (قانون رقم 76 لسنة 1983). متاح على: http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook. aspx?SC=280320069516520.
1987 قانون بإصدار قانون العمل (قانون 71 لسنة 1987). متاح على: https://www.ilo.org/dyn/natlex/ natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=4988.

2005 الدستور العراقي لعام 2005. متاح على:
www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005. pdf?lang=en.
2006 قانون الجنسية العراقية (قانون رقم 26 لسنة 2006). متاح على:
www.refworld.org/docid/4b1e364c2.html.
2009 قانون وزارة الهجرة والمهجرين (قانون رقم 21 لسنة 2009). متاح على:
www.refworld.org/ pdfid/5c75602f7.pdf.
2012 قانون مكافحة الإتجار بالبشر (قانون رقم 28 لسنة 2012). متاح على:
www.ilo.org/dyn/natlex/ natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=94253&p_country=IRQ&p_count=232&p_classification=04&p_ classcount=6.
2014 قانون الحماية الاجتماعية (قانون رقم 11 لسنة 2014). متاح على:
www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_ lang=en&p_isn=100327.
2015 قانون العمل رقم (37) لسنة 2015. متاح على:
www.ilo.org/dyn/natlex/docs/MONOGRAPH/96652/114261/F-218842884/IRQ96652%20Eng.pdf.
2016 أ قانون هيئة المعابر الحدودية رقم (30) لسنة 2016 م. متاح على:
http://iraqld.hjc.iq:8080/ LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=35413.
2016 ب قانون وزارة الداخلية رقم (20) لسنة 2016 م. متاح على:
http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook. aspx?page=1&SC=&BookID=35375.
2016 ح قانون عمليات زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار. متاح على:
https://arb.parliament.iq/ archive/2016/02/18/.
2017 أ قانون إقامة الأجانب (قانون رقم 76 لسنة 2017). متاح على:
www.refworld.org/ docid/5c7561147.html.
2017 ب اطار عمل سينداي لجاهزية البيانات - التقرير متاح على:
www.preventionweb.net/ files/54275_iraqirq.pdf.

مجلس التعليم العالي والبحث العلمي
1976 تعليمات عن مبادئ المساواة بين الدبلومات العربية والأجنبية وشهادات العلوم. متاح على
http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=15969.

دوائر الوزارة
التاريخ غير معروف متاح على
www.mofa.gov.iq/ministry-departments.

وزارة البيئة
2013 الإستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل للعراق 2013-2017. متاح على
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/8726/-The%20National%20Environmental%20Strategy%20and%20Action%20Plan%20%20(2013%20–%202017)%20for%20Iraq-2013National_Environmental_Strategy.pdf?sequence=4&amp%3BisAllowed=y%2C%20Arabic%7C%7Chttps%3A/.

وزارة الخارجية العراقية
التاريخ غير معروف تأشيرات الدخول. متاح على
www.mofa.gov.iq/visa.

وزارة الداخلية العراقية
التاريخ غير معروف الصفحة الرئيسية. متاح على
https://moi.gov.iq/index.php.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
التاريخ غير معروف الصفحة الرئيسية. متاح على
www.molsa.gov.iq/index.php.

وزارة الهجرة و المهجرين
2008 السياسة الوطنية حول النزوح. متاح على
www.refworld.org/docid/5a26b2264.html.
2019 أ واجبات دائرة شؤون الهجرة. متاح على:
https://momd.gov.iq/Posts/Article?id=7088.
2019 ب استمارة إلكترونية للعراقيين في الخارج. متاح على:
https://momd.gov.iq/Posts/Article?id=7264.

2019 ت إنجازات وأنشطة وزارة الهجرة والمهجرين لعام 2019. متاح على:
https://momd.gov.iq/Posts/Article?id=7303.
2019 ح التقرير الفصلي حول العودة من الهجرة والنزوح ، العدد 1 لعام 2019. متاح على:
www.momd.gov.iq/Posts/Article?id=7204.
2019خ دراسة قصيرة عن دائرة شؤون الفروع. متاح على:
https://momd.gov.iq/Posts/Article?id=7107.

وزارة التخطيط
2018 خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022. متاح على
www.iraq-jccme.jp/pdf/archives/nationaldevelopmentplan2018_2022.pdf.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
2019 أعداد المهاجرين الدوليين 2019: الموجزات القطرية ، الدولة: العراق. متاح على
www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/countryprofiles.asp.

وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء
1997 استبيان التعداد السكاني. متاح على
https://unstats.un.org/unsd/demographic/sources/census/quest/ IRQ1997en.pdf.
التاريخ غير معروف الصفحة الرئيسية. متاح على:
http://cosit.gov.iq/en/.

مركز التنسيق والمراقبة المشترك (JCMC)
2019 تقرير مركز التنسيق والمراقبة المشترك حول المخاطر والتعافي في العراق رقم 7 لشهر تموز لعام 2019. متاح على:
http://jcmc.gov.iq/?p=7069&lang=en.
التاريخ غير معروف الصفحة الرئيسية. متاح على:
http://jcmc.gov.iq/?lang=en.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2014 العراق: تقرير دراسة حالة قطرية - كيف يدعم القانون واللوائح الحد من مخاطر الكوارث. متاح على
www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/UNDP+CPR_DRRLaw_Iraq.pdf.
2016 تشاور الحكومة والمجتمع المدني بشأن وصول النازحين والعائدين إلى العدالة، التوصية بمحاكم متنقلة ومراكز متعددة الخدمات. متاح على:
www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/presscenter/pressreleases/2016/12/04/government-and-civil-society-consult-on-access-to-justice-for-idps-and-returnees-recommend-mobile-courts-and-multi-service-centres.html.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
1978 اتفاقية الاعتراف بالدراسات والدبلومات و شهادات التعليم العالي في الدول العربية. متاح على:
http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13517&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html.
2018 عمل اليونسكو في التنقل الدولي والاعتراف بالمؤهلات في التعليم العالي 2018-2019. متاح على:
www.ehea.info/Upload/65_BFUG_meeting_Bucharest/BFUG_RO_MK_65_10_9_UNESCO.pdf.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
2019 استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في سياقات المخاطر الهشة والمعقدة. تقرير التقييم العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2019. متاح على:
https://gar.unisdr.org/sites/default/files/chapter/2019-05/Chapter_15.pdf.

وزارة الدفاع الأمريكية
2017 قوات التحالف تدرب وتجهز قوات حرس الحدود العراقية.. متاح على:
www.defense.gov/Newsroom/News/Article/Article/1406494/coalition-trains-equips-iraqi-.

المرفق

إطار حوكمة الهجرة (MiGOF)[١٤]

في محاولة لتعريف مفهوم «سياسات الهجرة المُدارة بشكل جيد»، ابتكرت المنظمة الدولية للهجرة إطار حوكمة الهجرة، والذي رحب به مجلس المنظمة الدولية للهجرة في تشرين الثاني لعام ٢٠١٥. ولأغراض إطار حوكمة الهجرة، تُعرّف المنظمة الدولية للهجرة الحوكمة على أنها «التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تُمارس سلطة الهجرة والتنقل والتجنس في بلد ما، بما في ذلك قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال في هذه المجالات».

يحدد إطار حوكمة الهجرة العناصر الأساسية لـ «الحوكمة الجيدة للهجرة»، ويسعى إلى تقديم ثلاثة مبادئ وثلاثة أهداف، إذا تم تحقيقها، ستضمن أن الهجرة ستتم بطريقة إنسانية وآمنة ومنظمة، ومفيدة للمهاجرين والمجتمعات . ترى المنظمة الدولية للهجرة، أن نظام الهجرة يعزز الهجرة وتنقل الأشخاص بشكل إنساني ومنظم ومفيد للمهاجرين والمجتمعات:

عندما:

i. يتم الالتزام بالمعايير الدولية واستيفاء حقوق المهاجرين.
ii. تتم صياغة السياسة باستخدام الأدلة ونهج «الحكومة بأكملها».
iii. يتم التعامل مع الشركاء لمعالجة الهجرة والقضايا الأخرى ذات الصلة

ويسعى إلى:

i. تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمعات.
ii. معالجة الابعاد المتعلقة بالحراك البشري في الأزمات بشكل فعال.
iii. ضمان أن الهجرة تتم بطريقة آمنة ومنظمة وكريمة.

لا يخلق إطار حوكمة الهجرة معايير أو اعراف جديدة. ففي صياغة الإطار، اعتمدت المنظمة الدولية للهجرة على خبرتها وعملها التحليلي، وكذلك على الالتزامات الحالية والإعلانات والبيانات غير الملزمة. كما أن الإطار لا يعالج الحوكمة العالمية للهجرة التي هي الهيكل الدولي للتعامل مع القضايا المتعلقة بالهجرة والحراك البشري. وبدلاً من ذلك، ينصب التركيز على حوكمة الهجرة وإدارتها من وجهة نظر الدولة باعتبارها الجهة الفاعلة الأساسية. كما أن إطار حوكمة الهجرة لا يقترح نموذجًا واحدًا لجميع الدول. يقدم الإطار «الطريق الرئيسي» أو النص المتقن من إدارة الهجرة، التي يمكن للدول أن تتطلع إليها.

يعتمد مفهوم إطار حوكمة الهجرة على أن الدولة - بصفتها الجهة الفاعلة الأساسية في شؤون الهجرة والتنقل البشري والتجنس - لها الحق أن تحتفظ بالحق السيادي في تحديد من يدخل أراضيها ويبقى عليها وتحت أي ظروف، ضمن إطار القانون الدولي. تساهم الجهات الفاعلة الأخرى - المواطنون والمهاجرون والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والنقابات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية - في إدارة الهجرة من خلال تفاعلها مع الدول ومع بعضها البعض.

[١٤] صحيفة المعلومات لإطار حوكمة الهجرة (٢٠١٦). متاح على: https://publications.iom.int/books/migration-governance-framework

عملية مؤشر حوكمة الهجرة

1
إطلاق عملية مؤشر حوكمة الهجرة

تتمثل الخطوة الأولى في العملية في توضيح ما تنطوي عليه مبادرة مؤشرات حوكمة الهجرة للمسؤولين الحكوميين الرئيسيين، من أجل ضمان الفهم الكامل للمشروع والاشتراك الكامل فيه.

2
تحليل البيانات

تتمثل الخطوة الثانية من العملية في بدء جمع البيانات وتحليلها، بناءً على حوالي ٩٠ مؤشرًا مرتكزا على الأبعاد الستة لإطار حوكمة الهجرة. ثم تتم صياغة ملف حوكمة الهجرة بناءً على تحليل النتائج ومشاركته مع النظراء الحكوميين.

3
التشاور بين الوزارات

تتمثل الخطوة الثالثة من العملية في عقد مشاورة بين الوزارات، حيث تناقش جميع الوزارات ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين الممارسات الجيدة والمجالات الرئيسية التي يمكن تحديدها في مسودة ملف حوكمة الهجرة، فضلاً عن الأولويات المتفق عليها، وهي فرصة لهم أيضًا للتعليق وتقديم اقتراح بشأن مسودة الملف.

4
نشر التقرير على بوابة بيانات الهجرة العالمية

بعد الانتهاء من ملفات تعريف حوكمة الهجرة وتدقيقها من قبل النظراء الحكوميين، يتم نشرها على بوابة بيانات الهجرة العالمية وتحميلها على مكتبة المنظمة الدولية للهجرة على الإنترنت.

[١٥] يمكنك العثور على ملفات التعريف على: https://migrationdataportal.org/overviews/mgi#0.
[١٦] الرجاء أنظر: https://publications.iom.int.

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من قِبل الاتحاد الأوروبي. المنظمة الدولية للهجرة هي المسؤولة الوحيدة عن محتويات هذا المنشور الذي لا يعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروب

www.migrationdataportal.org/mgi

@IOM

@UNmigration

@UNmigration

MGI@iom.int

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة